تقارب قانون البيئة وحقوق الإنسان، مع نظرة إلى الفقه الإسلامي

گودرز افتخار جهرمي [1]
عليرضا رضائي [2]

خلاصة البحث

إن العلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة في القانون الدولي ليست موضوعًا بسيطًا أو واضحًا، مع أن الارتباط بين حقوق البيئة وحقوق الإنسان وتأثيرات القضايا البيئية على العديد من الحقوق الإنسانية لا يمكن إنكاره. في حالات التصادم والتداخل بين المجالات المشتركة لهذين الحقين، فإن عدّ حقوق الإنسان والبيئة إما متوافقة أو متعارضة يُعد أمرًا مفيدًا للغاية في تحديد الأولويات. ومن خلال الدراسات التي تم إجراؤها، يتضح أن نظرة القرآن إلى الطبيعة تختلف تمامًا عن نظرة الأديان والأنظمة القانونية الأخرى، حيث يتم تقييد حق الإنسان في الأرض في بعض الحالات التي تتعارض مع البيئة. وبما أن التأمل والاهتمام بالطبيعة يمكن استنتاجهما من آيات القرآن الكريم وجميع تعاليم الإسلام، فإن تقارب حقوق البيئة وحقوق الإنسان من منظور الإسلام يُعد أمرًا مقبولًا.

المفردات الرئيسة: حقوق الإنسان، حقوق البيئة، الحق في البيئة، التوافق، التعارض.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

١. أستاذ في قسم القانون الخاص بجامعة شهيد بهشتي؛ g_eftekhar@sbu.ac.ir
٢. طالب دكتوراه في القانون الدولي بجامعة الشهيد بهشتي (الكاتب المسؤول)؛ dr.alirezarezaieel@gmail.com

مقدمة

وجود بيئة مناسبة يُعد جزءًا لا يتجزأ من متطلبات الحياة والبقاء للإنسان. ولهذا السبب، أصبح الاهتمام بمراعاة حقوق البيئة والتنمية المستدامة والسياسات المتعلقة بهما في صدارة إدارة شؤون الدول في العالم المعاصر. ولا شك أن حقوق البيئة تؤثر في العديد من الحقوق الإنسانية، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في السكن، والحق في الغذاء، والتمتع بمعايير بيئية في الحياة مثل الهواء النظيف والتربة والماء، بالإضافة إلى حقوق الرفاهية. وبالتالي، فإن الارتباط بين حقوق الإنسان وحقوق البيئة أمر لا يمكن إنكاره.

في هذا المقال، نسعى إلى الإجابة عن السؤال التالي: هل يمكن اعتبار الحق في البيئة كواحد من حقوق الإنسان؟ من الواضح أن الإجابة عن هذا السؤال تحظى بأهمية خاصة من حيث حالات حدوث التعارض مع حقوق الإنسان الأخرى. إذا عددناها حقًا مستقلاً عن حقوق الإنسان، فإن نقاط الاحتكاك والتصادم ستصل إلى الحد الأقصى، وسيصبح حل التعارضات أكثر صعوبة. في حين إنه إذا عُدَّت أحد حقوق الإنسان، فإن التعارضات والتحديات الأخرى ستقل إلى أدنى حد ممكن. في الشريعة الإسلامية، وخاصة في القرآن الكريم، توجد آيات حول البيئة تشير إلى الملكية الحقيقية لله تعالى للموارد البيئية، وأن الله قد وضع البيئة تحت تصرف الإنسان لاستخدامها وفقًا لحاجته. لذلك، فإن حق الإنسان على الأرض يُقيَّد في بعض الحالات التي تتعارض مع البيئة.

١. توضيح طبيعة العلاقة بين حقوق البيئة وحقوق الإنسان

لم يمضِ وقت طويل منذ بدأت الدول ذات الاقتصادات الناشئة تولي الأولوية للبيئة واستدامة التنمية، حيث لم تكن لديها قناعة أو اهتمام كافٍ بهذه القضايا. ولكن الوقائع العالمية تشير إلى أن دول العالم ليس لديها خيار سوى إعادة النظر في هذا الاعتقاد[١] منذ سبعينيات القرن الماضي، بدأت دساتير الدول، بالتزامن مع التغيرات الدولية، تعترف تدريجيًا بالحق في البيئة كواحد من حقوق الأفراد وحقوق المواطنة. والآن، من الضروري دراسة النهج الحالية فيما يتعلق بعلاقة حقوق الإنسان بحقوق البيئة، ومكانة حقوق البيئة في معاهدات حقوق الإنسان.

منذ السبعينيات، بدأت الدساتير الوطنية تتماشى مع التغيرات الدولية، تدريجياً اعترفت بحق البيئة كأحد مصاديق حقوق الأفراد وحق المواطنة. والآن، من الضروري دراسة الاتجاهات الحالية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان وحقوق البيئة ومكانة حقوق البيئة في المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.

١. تقرير قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: ٥.

١-١. الاتجاهات النظرية: الآراء الفلسفية والأديان

في هذا الجزء، نسعى إلى عرض الأسس النظرية المتعلقة بالخلفية التاريخية لحقوق البيئة. تقوم النظريات الحالية حول العلاقة بين حقوق الإنسان وحقوق البيئة على اتجاهين أساسيين: محورية الإنسان، ومحورية الطبيعة.. بالإضافة إلى هذه الاتجاهات الثلاثة، يجب طرح رؤية الإسلام للطبيعة والبيئة تحت عنوان الرؤية القائمة على محورية الإله. لذلك، سنتناول كل نظرية وآراءها بشكل منفصل.

١-١-١. نظريات محورية الطبيعة، ومحورية الإنسان، والتنمية المستدامة

في كل من النظريتين الأوليين - محورية الطبيعة، ومحورية الإنسان - هناك إفراط وتفريط من قبل المؤيدين لهما. البعض، بناءً على تفسيرين مختلفين لاحتياجات الإنسان، يميز بين محورية الإنسان الضعيف والقوي[1]، ووفقًا لهذا التمييز، تعترف محورية الإنسان القوي بقيمة الكائنات غير البشرية والأشياء بسبب قدرتها على تلبية الاحتياجات العامة والمنطقية[2]، في حين تنتقد محورية الإنسان الضعيف أنظمة التقييم التي تؤدي إلى استغلال مفرط للطبيعة وترفضها. مؤيدو محورية الإنسان أساس عملهم يعتمد على اعتقاد كانط القائل إن القيم الأخلاقية يجب أن تقتصر على البشر ككائنات قادرة على استخدام المنطق واللغة، بينما يرفضون توسيع الأمور الأخلاقية لغير البشر ويعدون ذلك غير منطقي وغير عملي[3]، ومع ذلك، يدعي مؤيدو هذه النظرية أن محورية الإنسان لا تعني بالضرورة الاستغلال الجشع للموارد الطبيعية أو الإساءة غير الضرورية للكائنات الحية. في المقابل، يدعي بعض علماء البيئة[4] أن هذه الفرضيات والادعاءات مضللة، لأن البشر ليسوا في مركز الكون ولا في قمة التطور، كما أن النزعات الإنسانية تؤدي إلى كوارث بيئية. ويجادلون بأن التغييرات البيئية من خلال القانون والسياسة لن تكون فعالة دون تغييرات في النهج المرتكز على النظام البيئي. بالإضافة إلى ذلك، يزعمون أن الاعتماد على معايير مثل القدرات العقلية والاتصالية لاستبعاد غير البشر من الاعتبارات الأخلاقية هو اعتقاد غير منطقي وغير مقنع، ويشيرون إلى أن هذه المعايير تنطبق على مجموعات بشرية مختلفة أيضًا، خاصة الرضع والأشخاص ذوي الإعاقات العقلية، دون استبعادهم من المجال الأخلاقي. في النهاية، تحاول محورية الإنسان حبس الناس في مداره وجعل مركزية الإنسان أمرًا لا مفر منه.

1 .Armstrong and Botzler, 2003: 314.
2 .Ibid: 310-309
3 .Ibid: 310
4 .Murphy, 1993: 139

وبناء عليه، إن الفرق بين محورية الإنسان ومحورية البيئة هو في كثير من الأحيان تمييز بين القيم المفيدة والذاتية. القيمة المفيدة تنتهي باستخدام الشيء، لذلك تعتمد قيمته على علاقته بالكائنات الأخرى أو على الأفعال التي يمكن أن يقوم بها النظام. أما القيمة الذاتية فهي قيمة الشيء بحد ذاته، بغض النظر عن أي عوامل أخرى. ووفقًا لكاليكوت، فإن تقييم القيمة الذاتية للشيء هو في الحقيقة تقييمه لذاته كغاية في حد ذاته[1].

في انتقاد محورية الإنسان، برزت محورية الطبيعة، التي تستخدم اليوم كمصطلح عام لجميع أنظمة التقييم غير المرتكزة على محورية الإنسان. في الواقع، محورية الطبيعة ليست نظرية أو فلسفة واحدة، بل مزيج من المقاربات البيئية في مجالات متنوعة حيث تندمج المقاربات الروحية والعلمية والميتافيزيقية لتشكيل أنواع مختلفة من النظريات الخضراء أو الجذرية. إن جوهر هذا المفهوم هو إزالة الإنسان من مركز الكون وجعْل الطبيعة مكانه. إن محورية الطبيعة حولت مركز التفكير من البشر إلى شبكة من العلاقات المتبادلة بين البشر والطبيعة[2].

بعضهم يستخدم مصطلح محورية البيئة لأنهم يعتقدون أن محورية الطبيعة تخصص المكانة الأخلاقية للكائنات الحية الحساسة وغير الحساسة، في حين إن محورية البيئة توسع المكانة الأخلاقية لتشمل جميع الكائنات، بما في ذلك الأنواع والنظم البيئية[3]، وبناء عليه، فإن استخدام مصطلح محورية البيئة يعد أكثر فائدة لإعطاء أعلى قيمة للمجال البيئي وللنظم البيئية التي تحتويها.

بعد النظريتين الأساسيتين المذكورتين، نشهد تشكيل وإضافة ضلع ثالث تحت عنوان دمج حقوق الإنسان والبيئة بناءً على مفهوم التنمية المستدامة. مفاهيم مثل العدالة الاجتماعية والقضاء على عدم المساواة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، إلى جانب النمو الاقتصادي والتنمية، شكلت مفهومًا جديدًا. هذه العملية التطورية أدت إلى ولادة مفهوم التنمية المستدامة[4]. مفهوم التنمية المستدامة يعبر عن ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة[5]، حتى أصبحت اليوم التنمية المستدامة الهدف النهائي للإدارة البيئية.

---

1 .Callicott, 2002: 16

٢. التعدد المحوري الذي يمثل نموذجاً جديداً في فلسفة البيئة، يضع تحت السؤال الفلسفات المركزية للإنسانية والبيئة لأنها شديدة الاتساع بحيث لا يمكن وضعها في المركز. وفقًا لأنطوني ويستون، التعدد المحوري يعزز عالماً من المراكز المتعددة وغير القابلة للاختزال من الكائنات والقيم، وليس محورًا واحدًا بأي حجم كان، بل عدة محاور تتداخل إلى حد ما، ولكل منها مركز خاص بها. التعدد المحوري يخلق نوعًا من الأخلاق الجماعية التي تتجاوز الفضاء البشري. كما نقل عن أنطوني ويستون، أن التعدد المحوري هو بيان أخلاقي بيئي. (٢٠٠٢، ص ٣٨).

3 .Espen, 2007: 5

٤. استراتيجيات التنمية المستدامة في الأمم المتحدة: ١٢-١٤.

٥. حقوق الإنسان، البيئة والتنمية المستدامة: ٢.

إن الحق في التمتع ببيئة صحية والحق في التنمية، اللذين يتطلبان تحقيقًا متزامنًا من خلال التنمية المستدامة، يعدان أحد مظاهر الكرامة الإنسانية، ويكملان حقوق الإنسان للأجيال الحالية ويشكلان شرطًا لتحقيقها للأجيال القادمة[١].

هذه النظرية تسعى إلى إقامة علاقة سلمية بين النظريتين الأوليين المذكورتين آنفاً، والاستفادة من مزايا كل منهما لتحقيق التفاعل بينهما.

في تأكيد العلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة[٢] والتنمية المستدامة، يمكن الإشارة إلى القرار UNHRC سنة ٢٠٠٥ (٦٠/٢٠٠٥).

يمكن الإشارة إلى تقرير OHCHR في عام ٢٠١١ الذي نص على أن الواجبات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان تمتلك القدرة على توجيه السياسات الدولية والإقليمية والوطنية في مجال حماية البيئة وتعزيز التنسيق بين السياسات القانونية والنتائج المستدامة[٣]. ومع ذلك، لا يحتوي هذا التقرير على أي وجهات نظر جديدة أو حتى محاولة لطرح وجهات نظر جديدة حول العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة[٤]. في هذا التقرير، تم تحديد ثلاث اتجاهات نظرية للعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. يعد الاتجاه الأول البيئة شرطًا أساسيًا للاستفادة من حقوق الإنسان. ويرى النهج الثاني أن حقوق الإنسان أداة لمعالجة القضايا البيئية سواء من الناحية العملية أو من الناحية الذاتية. الاتجاه الثالث يدمج حقوق الإنسان والبيئة استنادًا إلى مفهوم التنمية المستدامة. في التنمية المستدامة، يتم التركيز على عنصرين: احتياجات البشر الأساسية، خصوصًا الأفراد والدول الفقيرة، وأخذ حقوق الأجيال القادمة في الاعتبار في الاستفادة من الموارد والفرص البيئية، مع مراعاة الضغوط الناتجة عن المنظمات الاجتماعية ووضع التكنولوجيا على البيئة[٥].

قامت لجنة حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناءً على تشجيع الجمعية العامة وفقًا للفقرة ٣ من القرار ٤٥/٩٤ بتعيين ممثل خاص لإعداد تقرير حول العلاقة بين

١. حقوق الإنسان، البيئة والتنمية المستدامة: ١٥.

٢. ثمة تقرير في عام ٢٠٠٩ لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) يركز على نقطة أساسية هي أن المعاهدات العالمية لحقوق الإنسان لا تشير إلى حق خاص في بيئة صحية وآمنة، ولكن جميع المعاهدات الحقوقية للأمم المتحدة تعترف بالعلاقة الجوهرية والمباشرة بين البيئة ومجموعة من حقوق الإنسان مثل حق الحياة، حق الصحة، حق الغذاء، حق المياه، وحق السكن.

٣. يتم السعي لوضع معايير لقياس فعالية السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. للاطلاع على المزيد يمكن الرجوع إلى ديفيد لاري وبيسوباتي بالاكريستا (مستقبل حقوق البيئة الدولية"، ترجمة مهرداد محمدي، منشورات مدينة العلم، ط١، ١٣٩٤ش، ص ١٣٧ وما بعدها).

4 .OHCHR.Analyticaler StoffCHR Study 2011 Relationship Bernight and othe OHCHR.Analyticaler StoffCHR Study 2011 Relationship Bernight and othe at6-9.

٥. حقوق الإنسان، البيئة والتنمية المستدامة: ٣١.

حقوق الإنسان والبيئة، وتم اعتماد تقريره، الذي يُستشهد به في أحكام المحاكم الوطنية والدولية[١]. حكم المحكمة الأمريكية الأوروبية لحقوق الإنسان في قضيتي لوبيز-أوسترا وقرار حقوق الإنسان والبيئة الصادر في الجلسة الثالثة للجمعية العامة لمنظمة الدول[٢].

١-١-٢. نهج الأديان السماوية غير الإسلام تجاه البيئة

يتهم بعض علماء البيئة تعاليم اليهودية والمسيحية حول الخلق بأنها السبب الرئيسي لجذور الأزمة البيئية، بسبب تشجيعها السلوك المتسلط والمتكبر للإنسان تجاه الطبيعة. تعد المسيحية الغربية -سواء الكاثوليكية أو البروتستانتية- أكثر الأديان اهتماماً بالإنسان مقارنة بالأديان الأخرى[٣]، وكان الباحث الأمريكي إدوارد بييسون إيفانز (١٨٣١-١٩٧١م) أول من لفت الانتباه إلى العلاقة بين محورية الإنسان والمسيحية، حيث انتقد بشدة محورية الإنسان في المسيحية مقارنة بالأديان القائلة بمحورية الكل مثل البوذية والهندوسية. وبعد سبعين عامًا، في عام ١٩٦٧م، أعاد لين وايت تكرار هذا النقد في مقالة مؤثرة بعنوان "الجذور التاريخية لأزمتنا البيئية". وفقًا لوايت، يمكن ربط جذور الأزمة البيئية الحالية، على الأقل جزئيًا، بتعاليم اليهودية والمسيحية، التي تميل إلى اعتبار البشر كأسياد على الطبيعة وليس كجزء منها[٤].

وايت يستند في ادعائه إلى جزء من التوراة، وهي جملة مثيرة للجدل غالبًا ما تُفسر على أنها مهمة للإنسان للسيطرة على الطبيعة:

وَقَالَ اللهُ: «نَعْمَلُ الإِنْسَانَ عَلَى صُورَتِنَا كَشَبَهِنَا، فَيَتَسَلَّطُونَ عَلَى سَمَكِ الْبَحْرِ وَعَلَى طَيْرِ السَّمَاءِ وَعَلَى الْبَهَائِمِ، وَعَلَى كُلِّ الأَرْضِ، وَعَلَى جَمِيعِ الدَّبَّابَاتِ الَّتِي تَدِبُّ عَلَى الأَرْضِ.[٥]

يعتقد وايت أن هذا الميل القوي للسيطرة والتفوق على المخلوقات الأخرى له جذور في النصوص المقدسة التي تؤكد أن البشر خُلقوا على صورة الله. لذلك، يستنتج أن هذه النصوص المقدسة تبين الاعتقاد اليهودي المسيحي بأن الله خلق الأرض ومواردها لإرضاء الإنسان، وأن الطبيعة موجودة ليتم استغلالها من قبله.

ومع ذلك، فإن وايت يفصل تعاليم القديس فرنسيس الأسيزي، الذي يقدم رؤية أساسية جدًا

١. الحق في التمتع ببيئة صحية كحق من حقوق البشرية: ١٥٠.

٢. المصدر نفسه: ١٥٢.

3 .White, 1967: 5-6.

4. Leib, 2011: 12.

٥. التوراة: ١: ٢٦.

حول حدود سلطة الإنسان على الخلق، باعتباره حامياً مقدسًا لعلماء الأحياء؛ لأن الأسيزي الذي يعد الله خالقًا، يشير إلى جميع المخلوقات الحية كإخوة وأخوات.

شافر، الباحث في اللاهوت البروتستانتي، يرفض السمات التي ذكرها وايت حول المسيحية وعدائها للبيئة، ويدعي أن سيطرة الإنسان على الطبيعة أمر إيجابي وليس تخريبياً، وأن الخطيئة الأصلية هي التي دخلت إلى هذا العالم مع الهبوط وأفسدت علاقة الإنسان بالطبيعة. وبناء عليه، فإن على البشر واجبات أخلاقية تجاه الطبيعة؛ لأن الطبيعة هي هبة من الله للإنسان. هذه الرؤية المرتكزة على الحماية تبين أن الله اختار البشر لرعاية العالم غير البشري.

وبالمثل، يعبر ديويت عن أن الإنجيل ملآن بتعاليم الصداقة مع البيئة، وأن القضية الرئيسية هي تطبيق هذه التعاليم وليس التعاليم نفسها. فهو يرغب في مشاركة مثمرة بين علماء الأحياء والكنائس من أجل إنقاذ عالم الطبيعة[1].

١-١-٣. الاتجاه الإسلامي تجاه البيئة والإنسان (محورية الله)

خلافاً للاتجاهات المطروحة حول الأديان الأخرى (مثل اليهودية والمسيحية) التي لا يحظى بقبول واسع، فإنه وفقًا لتعاليم الدين الإسلامي، تعود المشاكل البيئية في العالم -بغض النظر عن النقاش البيولوجي والتجريبي- إلى أن البشر لا يرون أنفسهم محاطين بالله ولا يؤمنون بأن الذات الإلهية اللامتناهية هي المالك الحقيقي للبيئة. إن استقلال الإنسان عن بيئته، وانفصاله عن البيئة الإلهية، هو مصدر التدهور والأزمة البيئية الحالية في العالم. صحيح أنه وفقًا للفقه الإسلامي، يعد الهدف الأول للطبيعة هو الإنسان، ولكن الهدفية لا تعني أبدًا أن يكون الإنسان صاحب السلطة المطلقة. إن نظرة القرآن إلى الطبيعة هي نظرة جديدة ومختلفة تمامًا عن الأديان الأخرى.

١-١-٣-١. آيات القرآن

يدعو الله في القرآن الكريم البشر إلى التأمل والتفكر في الطبيعة ويصرّ على ذلك[2]. يجب أن نلاحظ أنه من منظور الإسلام والقرآن الكريم، فإن الكون بأكمله -الذي يعد العالم الطبيعي جزءًا منه- آية ودليل على وجود الحق تعالى.

في الآية ٥٣ من سورة فصلت، جاء: **﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾**[3].

1 .Northcott, 1996: 126.

٢. إلهيات البيئة: ٨٨-١٠١.

٣. فصلت: ٥٣.

وفي الآية ٨٣ من سورة آل عمران: ﴿**أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ**﴾[١].

من خلال الاهتمام الذي يوليه الإسلام للطبيعة، فإن الكتاب السماوي القرآن الكريم يجعل مظاهر الطبيعة المختلفة موضوعًا لقسمه. فالله تعالى في آيات عديدة يقسم بأجزاء من الطبيعة مثل الشمس، القمر، الأرض، السماء، وغيرها.

على سبيل المثال: ﴿**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ۞ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ۞ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ۞ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ۞ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۞ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا**﴾[٢].

وبناء عليه، عندما يقسم الله بالطبيعة بهذا الشكل، فإن ذلك يعزز مكانة وأهمية الطبيعة في الإسلام.

وفي الآية ١٢٦ من سورة النساء، يجعل الله الأرض والسماوات ملكًا له، ويعلن أن الطبيعة ملك لله وينفي تعلقها بأي كائن آخر بما في ذلك الإنسان. ومع ذلك، في الآية ١٤ من سورة (المؤمنون) يذكر الله خلق الإنسان كأشرف شكل من أشكال الخلق، ويبارك الله لنفسه على خلق الإنسان. ومع أن الله يعرّف الإنسان بأنه خليفته على الأرض، إلا أن الآيات السابقة في القرآن الكريم تُظهر المكانة الخاصة للطبيعة.

كما أن القرآن الكريم سمّى سورًا بأسماء حيوانات أو عناصر طبيعية، وتناول في العديد من هذه السور هذه العناصر، مثل سورة (البقرة) وهي أطول سورة في القرآن، و(النحل)، و(النمل)، و(العنكبوت)، و(الدخان)، و(النجم)، و(القمر)، و(الحديد)، و(الشمس)، و(التين)، و(الليل).

من ناحية أخرى، تشير الآية ٦٥ من سورة الحج إلى تسخير ما في الأرض للإنسان، وفي الآية ٢٠ من سورة لقمان يذكر الله أنه سخّر ما في السماوات والأرض للإنسان، ويعلن أنه بهذا الفعل أكمل نعمه على الإنسان.

مع هذه الأوصاف، قد يُقال إن نظرة القرآن هي محورية الإنسان أيضاً، وأن كل ما خُلق كان بهدف خدمة الإنسان وتلبية احتياجاته. ولكن كما سبق ذكره، فإنه من الصعب استنباط هذه النظرية من مجموع آيات القرآن الكريم. ففي الآية ٢٥ من سورة البقرة، يُعطي القرآن قيمة عالية للطبيعة، حيث يعد تخريب الطبيعة والنباتات بمثابة إراقة دماء البشر بغير حق، ويُحرّم ذلك.

في مواضع أخرى، يحذر القرآن الكريم الإنسان من الإسراف في الأكل والشرب، كما في الآيات: الأعراف (٣١)، الأنعام (١٤١)، النساء (٦)، الفرقان (٦٧)، الإسراء (٢٧)، الشعراء (١٥١)، يونس (٨٣)، وغافر (٤٣). وفي آيات أخرى، يدعو القرآن الإنسان إلى التفكر في مظاهر الطبيعة، مما يبين نظرة خاصة لله تجاه الإنسان في علاقته بالطبيعة.

١. آل عمران: ٨٣.
٢. الشمس: ١ - ٦

١-١-٣-٢. الروايات

بجانب آيات القرآن الكريم، فإن الأحاديث المعتبرة أيضًا تناولت القيمة الذاتية للطبيعة. فمثلًا، عُدَّ غضب الطبيعة تجاه أفكار وسلوكيات وأفعال البشر مساويًا لغضب الله. وفي حديث آخر، عُدَّ الحكم المتحيز للقاضي سببًا لقطع البركة ونزول المطر. ومع أن الهدف من هذا الحديث هو انتقاد السلوكيات غير اللائقة للإنسان مثل كذب الحاكم على الناس، مما يؤدي إلى قطع المطر، إلا أنه من خلال هذه المقارنة يمكن الإشارة إلى القيمة الذاتية للطبيعة مقابل الإنسان، حيث إن الطبيعة مستقلة بجانب الإنسان، ولهذا يمكنها أيضًا أن تقف في مواجهته.

من خلال الرجوع إلى الفقه الإسلامي، وخاصة الفقه الإمامي، نجد روايات تتعلق بتقييم الطبيعة. على سبيل المثال، ذكر الإمام الصادق عليه السلام أن البيئة الصحية تعتمد على الهواء النظيف والماء النقي والأرض الخصبة. كما نقل الشيخ الصدوق في كتاب "من لا يحضره الفقيه" عن الإمام الصادق عليه السلام اهتمامه الخاص بمنع تلويث الماء من قبل الإنسان[١].

بنحوٍ عام، من خلال مراجعة هذه الآيات والأحاديث، يمكن الادعاء بأن الإسلام، بالإضافة إلى إقامة علاقة بين الإنسان والطبيعة، قد فرض على الإنسان واجبات تجاه البيئة، وجعلَ للبيئة حقوقًا في مواجهة الإنسان، وفرض التزامات على الإنسان في تعامله مع الطبيعة. ومع أن الإسلام يعدّ الطبيعة والبيئة مسخّرة للإنسان ويعطي للإنسان أصالة وجودية، إلا أنه في نفس الوقت يحدد واجبات والتزامات للإنسان تجاه البيئة.

الملا صدرا، الفيلسوف في القرن الحادي عشر الهجري، يقول مستلهمًا من تعاليم القرآن:

> **إن الأمر الإلهي هو الدين الذي يحكم العالم بأسره، بما في ذلك الإنسان والحيوان والجمادات مثل الجبال والبحار وغيرها من مكونات العالم. وبالتالي، فإن كل الوجود، سواء كان من أصحاب الإرادة والاختيار أو غيرهم، هم متدينون ومتبعون للدين.**

وبعبارة أخرى، من منظور الفقه الإسلامي، فإن الطبيعة مرتبطة بالله، حتى لو لم يدرك الإنسان ذلك[٢]. لذلك، فإن الادعاء القائل بأن محورية الإنسان في الأديان هي العامل الرئيسي للتدمير الحالي للبيئة، يُرفض بوضوح في إطار الإسلام، ومن خلال التأمل في مصادر الشريعة، بما في ذلك القرآن الكريم.

١. إلهيات البيئة: ٩١.
٢. المصدر نفسه.

١-٢. الحق في البيئة في معاهدات حقوق الإنسان

معاهدات حقوق الإنسان -باستثناء الاتفاقية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب- مع خصائصها التطورية، لا تزال لا تضمن الحق في التمتع ببيئة صحية ومقبولة. كما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECTHR) في قضية كرتاتوس[١]، أنه لا المادة ٨ ولا أي مادة أخرى من الاتفاقية جُعلت خصيصًا لتوفير حماية عامة للبيئة. وبالمثل، رفضت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان ادعاء مواطني بنما بالحماية لمنطقة طبيعية محمية[٢].

ممارسات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لا تختلف عن هذه القضايا. في قضية تتعلق بالنباتات المعدلة وراثيًا، أعلنت اللجنة أنه لا يمكن لأي شخص نظريًا الاعتراض على قانون يعده مخالفًا للمعاهدات. ولم توفر أي من هذه القضايا دعمًا لمفاهيم الحق الفردي والمستقل في التمتع ببيئة صحية.

قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (UNCESCR) عدة تعليقات عامة مرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك التعليقان ١٤ و١٥، اللذان يفسران المادتين ١١ و١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) لتشمل الحق في الحصول على مياه كافية وآمنة وبأسعار معقولة للاستخدام المنزلي وللأغراض الصحية[٣]. كما تغطي هذه التعليقات منع وتقليل التعرض لظواهر صناعية مثل الإشعاعات والمواد الكيميائية أو غيرها من الظروف البيئية الضارة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صحة الإنسان.

هذه التفسيرات مهمة ومفيدة ولها تأثيرات على مجالات ذات صلة في القانون الدولي، بما في ذلك المادة ١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائية الدولية، والتي تعطي الأولوية للاحتياجات الإنسانية الحيوية عند تخصيص الموارد المائية المحدودة[٤]. من هذا المنظور، تساهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحالية في ضمان بعض الخصائص الأساسية للتمتع ببيئة صحية.

المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤكد حق الشعوب في السعي بحرية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واستخدام الموارد الطبيعية بحرية. ومع ذلك، بدلاً من تحسين الصحة البيئية والصناعية بشكل شامل (المادة ١٢)، لا تذكر هذه المعاهدة أي إشارة محددة لحماية البيئة.

١. هذه القضية تتعلق بالاستخراج غير القانوني للمياه من الغدير. لم تعترف المحكمة الأوروبية بأي انتهاك لحقوق المدعين فيما يتعلق بالحياة أو التمتع بالحق في الملكية نتيجة تخريب الأراضي.

2. Metropolitan Nature Reserve v. Panattia [2003], LACHR Case 11.533, at para. 34 .

3. UNCESCR, General Comment No. 14: The Right to the Highest Attainable Standard of Health, UN Doc. E/C.12/2000/4 (2000); General Comment No. 15: The Right to Water, UN Doc. E/C.12/2002/11.(٢٠٠٣)

4. Report of the 6th Committee Working Group, 1997, GAOR A/51/869.

ومع أنه توجد جهود بذلها أعضاء المعاهدة للاستثمار في هذه المعاهدة مع التركيز بنحو أكبر على القضايا البيئية، إلا أنها لم تتمكن بعد من تعزيز الحق في بيئة صحية بشكل كافٍ ومنحه كحق مهم ومطلوب من قبل عامة الناس. إن عدم وجود وضع قانوني يعني أن القيم التي تتمتع بوضع قانوني - مثل التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية- يمكن أن تتفوق على البيئة وتسود عليها.

إن هذا إغفال وتقصير، وإذا أردنا أن نعطي البيئة القيمة التي تستحقها كسلعة عامة في موازنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب معالجة هذه الإغفال. ويمكن أن يكون هذا طريقًا لاستخدام قوانين حقوق الإنسان للتعامل مع آثار النشاطات المتعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب تغيرات مناخية وتأثيرات مدمرة على البيئة العالمية[1].

العلاقة بين حقوق البيئة وحقوق الإنسان في المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني (٢٠٠٤) تم التأكيد على هذه العلاقة أيضًا من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو).

إلى جانب الوثائق الدولية المتعلقة بالقضايا البيئية وعلاقتها بحقوق الإنسان، مثل إعلان ستوكهولم ١٩٧٢م، وإنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٣، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) المعروف بقمة الأرض (ريو ١٩٩٢)، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والقمة العالمية للتنمية المستدامة (قمة الأرض ٢٠٠٢)، وأخيرًا نقطة التحول في الوثائق الدولية في هذا المجال، وهي اتفاقية آرهوس.

إن المشاركة العامة هي عنصر محوري في التنمية المستدامة، كما أن إدخال الحقوق الإجرائية على غرار اتفاقية آرهوس في القوانين العامة لحقوق الإنسان يساهم بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف[2]. في هذا السياق، يمكن أن نعد الاهتمام الرئيسي بالحقوق العرفية والإجرائية الواردة في المادتين ٦ و٨ من اتفاقية آرهوس كأداة لتنظيم القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وليس فقط كوسيلة لتوسيع الديمقراطية التشاركية أو تحسين الإدارة البيئية[3].

اتفاقية آرهوس ملحوظة أيضًا من حيث إن المادة ٩ منها تعزز الوصول إلى العدالة وواجب السلطات العامة في تنفيذ القوانين القائمة. وفقًا للمادة ٩ (٣)، فإن الأفراد الذين يُطلب منهم المشاركة

1. Boyle, 2012: 628-629 .
2. 1992 UN Conference on Environment and Development, Agenda 21, ch. 23, para. 23.2.
3. OHCHR 2011 Report, Analytical Study on the Relationship Between Human Rights and the Environment, UN Doc. A،HRC،19،34, 16 Dec. 2011, at paras 2: 7-9

في عملية صنع القرار لديهم أيضًا الحق في السعي لمراجعة إدارية أو قضائية تتعلق بشرعية القرارات المتخذة ومتابعتها في هذا الصدد. يمكن أن يشكل الإخفاق العام -وليس بالضرورة الخاص- في تنفيذ القوانين البيئية انتهاكًا للمادة ٩ (٣)[1]. كما تتطلب المادة ٩ (٤) من الاتفاقية أن يتم تعويض الأضرار بشكل كافٍ وعادل وفعال. هذا القرار يجلي القرارات الواردة في قضيتي أوسترا وغوتيرا استنادًا إلى المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR).[2]

كل من يشك في أن اتفاقية آرهوس هي معاهدة لحقوق الإنسان يجب أن يضع ثلاثة أمور في الاعتبار:

١. تستند هذه الاتفاقية على الحقوق الإنسانية القديمة في الوصول إلى العدالة، وتقوم على عناصر أساسية دستورية تعمل على حماية حقوق الحياة والصحة والحياة الأسرية[3].

٢. تمنح هذه الاتفاقية الحقوق مباشرة للأفراد وليس فقط للدول. على عكس المعاهدات البيئية العامة، فإن الميزة الأكثر إبداعًا في المادة ١٥ من الاتفاقية هي أن الجمهور والمنظمات غير الحكومية يمكنهم تقديم شكاواهم إلى لجنة خاصة، حيث يمكن أن يكون أعضاؤها مستقلين وقد يكونون من المنظمات غير الحكومية[4]. تتمثل مهمة هذه اللجنة في تعديل وتوضيح أحكام الاتفاقية.

٣. العناصر الأساسية لهذه الاتفاقية، وهي الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في صنع القرارات البيئية، والوصول إلى العدالة، قد تم دمجها جميعًا في قوانين حقوق الإنسان الأوروبية في إطار اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR). وأساساً، قواعد اتفاقية آرهوس تشبه قواعد ECHR، وهي قابلة للتطبيق في القوانين المحلية وفي محكمة ستراسبورغ.

تعد اتفاقية آرهوس معاهدةَ حقوق إنسان أكثر من كونها مجرد اتفاقية بيئية، حيث تعزز الحقوق الإجرائية وتدعم المشاركة العامة والوصول إلى العدالة، مما يجعلها أداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

تقريباً نفس هذه الخصائص تنطبق أيضًا على معاهدات حقوق الإنسان الأخرى، وبناء عليه، فإن هذه القضايا ليست قضايا أوروبية بحتة. على سبيل المثال، تم اعتبار الحق في التشاور الفعّال من قبل اللجنة الأمريكية في قضية مجتمع المايا الأصليين في مدينة توليدو، ومن قبل اللجنة الأفريقية في قضية أوغونيلاند. لذلك، توفر اتفاقية آرهوس تطورًا مهمًا لحقوق البيئة ولجسم قواعد حقوق الإنسان ككل، وتعزز التآزر بينهما.

تظهر أهمية هذه الاتفاقية بنحو أفضل من خلال ذكر أهم قضية مرتبطة بها، وهي قضية "تاسكين

1. Konyushkov, 2006: paras 30-31
2. Lopez Ostra v. Spain, 20 EHRR, 1994: 94: 277; Guerra v. Italy, 26 EHRR
3. Zillman and Pring, 2002: 20 Aarhus Convention. Decision ،7: Review of Compliance, Report of Ist Doc ECE،MP.PP،2،Add. 8, 2004
4. Zillman and Pring, 2002: 20.

ضد تركيا". ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن تركيا ليست عضوًا في اتفاقية آرهوس، إلا أن ذلك لم يمنع محكمة ستراسبورغ من إدراج حقوق آرهوس ضمن نطاق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) بنحو واسع ومحدد[1].

مع توجه المجتمعات نحو الاستفادة بشكل أكبر من التكنولوجيا، يميل الناس إلى اعتماد أنماط حياة أكثر تعقيدًا. عندما يقل الاعتماد على الطبيعة، يتراجع أيضًا الاعتماد اليومي على القوى والموارد الطبيعية. لقد قُطع الحبل السري الذاتي والروحي بين البشر وأمّهم الأرض، وحلّت محله سلاسل اصطناعية للعيش تعتمد على التجارة والتبادلات الاقتصادية.

على سبيل المثال، في المجتمعات القبلية، كان البشر مضطرين للاعتماد مباشرة على البيئة الطبيعية المحيطة بهم لتأمين الغذاء والصحة، مثل الحصول على اللحوم والفواكه والنباتات الطبية وغيرها من الضروريات. وعلى النقيض من ذلك، تعتمد المجتمعات الحديثة على المؤسسات الاقتصادية مثل المتاجر الكبرى والصيدليات لتلبية احتياجاتهم الأساسية. لقد خُفضت في الذهنية الجماعية الشائعة قيمة الطبيعة إلى سلعة فاخرة أو، بالنسبة لبعض الأفراد، إلى ملجأ رومانسي. لذا تلتزم الأخلاق البيئية بخلق تحول في النموذج الذي يحكم علاقة البشر بالبيئة والطبيعة، وذلك لتقليل هذا الانحراف الذي يمارسه الإنسان الحديث ضد الطبيعة.

لقد اعتمد دعاة البيئة بشكل متزايد على الأخلاق وفلسفة البيئة في سعيهم لإيجاد حلول غير قانونية لحل أو تقليل التوترات حول التحديات الحالية المتعلقة بالأزمة البيئية. لقد استخدموا تفسيرات ميتافيزيقية، وأنطولوجية، ودينية، لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية في وجهات نظر البشر تجاه البيئة، في محاولة لخلق شعور بالاحترام والخوف من فقدان كنز يسمى الطبيعة. ومع أن هذا التفكير قد لا يكون متسقًا وموحدًا، إلا أن هدفه هو تصحيح عدم التوازن بين البشر والطبيعة لصالح الطبيعة. ومع ذلك، فإن المركزية البشرية، حتى في أضعف حالاتها، لا تزال الفلسفة السائدة في نظام حقوق البيئة، ومع ازدياد الفهم والقبول للنهج الشامل والعالمي تجاه القضايا البيئية، فإن الاعتراف بالقيمة الذاتية للكائنات غير البشرية لا يحظى بالعمل اللازم مثل النهج المركزي البشري. إن الاعتقاد بأن جميع الأنواع، بغض النظر عن قيمتها للبشر، تمتلك قيمة ذاتية هو مفهوم خيالي. إذا طُبق هذا المفهوم، فإنه من الناحية المنطقية يهدد بقاء البشر. كما أشار بعض الخبراء، فإن إعلان القيمة الذاتية والداخلية لكل نوع من الأنواع الحيوانية والنباتية لا يمنع البشر من تقييم بقائهم بأنه أعلى من قيمة الأنواع الأخرى. يكشف استكشاف الأسس الفلسفية والميتافيزيقية للحركات البيئية

1. Boyle, 2012: 623.

عن دور الأخلاق البيئية في إحداث تغيير جذري في طريقة فهم البشرية للآخرين.

تأثرت النظريات الفلسفية بالعديد من المعاهدات الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة للبيئة الذي صدر في عام ١٩٨٢، والذي يركز على العلاقة بين مصير الإنسان والطبيعة. في مقدمة هذا الميثاق، تم تأكيد أن البشرية جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على عمل الأنظمة الطبيعية دون تدخل، مما يضمن توفير الطاقة والغذاء. في هذا السياق، يُعد إدخال البيئة في عالم حقوق الإنسان خطوة تطورية نحو قواعد حقوق الإنسان البيئية والدولية. تشكل المناقشة الفلسفية حول العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والازدواجية بين محورية نظام البيئة ومحورية الإنسان، جزءًا أساسيًا من النقاش حول الطبيعة ومجال حقوق البيئة الناشئة.

٢. القواعد الحاكمة في إقامة التفاعل وحل النزاعات

من خلال دراسة الوثائق الخاصة بحقوق الإنسان، يمكن بسهولة إدراك أن حقوق الإنسان تركز على الإنسان، بينما الوثائق المتعلقة بحقوق البيئة تبدو أكثر تركيزًا على البيئة، وتسعى إلى منح قيمة خاصة للطبيعة. لذا، نحن هنا بصدد إثبات أنه وإن كانت المخاوف البيئية وحقوق الإنسان تتداخل بشكل كبير، إلا أن هناك نوعًا من التفاعل الإيجابي قائم ومستمر بين هذين المجالين، نظرًا لارتباطهما بصحة الإنسان[١].

٢-١. التوافق والتناسب

عند النظر في الاتفاقيات البيئية -وخاصة المعاهدات التي وضعت بهدف منع التلوث- ندرك أن انتهاك أي منها يمكن أن يكون انتهاكًا للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان أيضًا. كما أن هذه المعاهدات تحتوي على حقوق إنسان أخرى مثل ضمان حق الوصول إلى المعلومات أو تعويض الأضرار الناجمة عن الأضرار البيئية.

ومع أنه قد يُقال إن بعض القيود المفروضة لحماية البيئة واحترام الحقوق المتعلقة بها قد تفرض قيودًا على حقوق أخرى، إلا أن هذا يمكن أن يُعد نوعًا من التعارض؛ بينما، على سبيل المثال، حق الملكية ليس حقًا مطلقًا بل هو مقيد باحترام حقوق الآخرين، وعندما تقيد حقوق البيئة هذا الحق لتحقيق بيئة صحية، يتم تحقيق حل التعارض بنفس هذا الاستدلال.

١. لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) في ملاحظاتها النهائية بشأن الدول ربطت الحق بالصحة بالبيئة، وأعربت عن قلقها بشأن حالة البيئة وتأثيرها في صحة النساء. نقلاً عن: ديفيد، لاري، وبيسوبات، بالاكريسنا، ص١٦٤.

ولتحقيق التناغم بين أحكام حقوق البيئة وحقوق الإنسان، يُقترح تعزيز الضمانات في كلا النظامين القانونيين لتقليل التعارضات المحتملة. على سبيل المثال، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ على أن لكل فرد الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية. وفي عام ٢٠٠٠، قدمت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٤، الذي وسع مفهوم الحق في الصحة ليشمل العوامل المؤثرة في الصحة، مثل الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي الكافي، ومصدر مناسب من الغذاء الصحي، والسكن، وظروف العمل والبيئة الصحية.

بعد تقديم التعليق العام رقم ١٤، عينت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مقررًا خاصًا لدراسة العلاقة بين الصحة والبيئة. وقد وافق المقرر الخاص على أن الحق في الصحة هو حق شامل لا يقتصر فقط على الرعاية الصحية المناسبة وفي الوقت المناسب، بل يشمل العوامل المؤثرة على الصحة أيضًا، مثل الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي الكافي. وبالتالي، يجب حماية البيئة لضمان الصحة[١].

من ناحية أخرى، يُعد الحق في الحياة الجوهر والأساس لجميع أنواع الحقوق الأخرى؛ لأن حياة الإنسان المهددة أو المنتهية لا يمكنها أن تستفيد من أي حقوق أخرى. ولهذا السبب، غالبًا ما يُنظر إلى هذا الحق على أنه معيار قطعي في القانون الدولي لا يمكن إلغاؤه تحت أي ظرف من الظروف. وبالتالي، فإن الدول، بصفتها المسؤولة التقليدية عن حقوق الإنسان، ليست مسؤولة فقط عندما تنتهك بنفسها الحق في الحياة، ولكن أيضًا عندما تفشل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انتهاك هذا الحق[٢]. (الفقرة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – UDHR، المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – ICCPR، المادة ٤ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة ٤ من الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان – ACHR، والمادة ٢ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).

تعد الفقرة العامة رقم ٦ من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حق الحياة حقًا إنسانيًا ساميًا وغير قابل للتقويض، ولا ينبغي تفسيره بطريقة محدودة. من هذا المنظور، تلزم المادة ٢ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الدول بعدم الاكتفاء بتجنب حرمان الأفراد عمدًا من حق الحياة، بل أيضًا اتخاذ تدابير مناسبة لحماية حياة الأفراد. وقد طُلب من الدول اتخاذ إجراءات إيجابية لحماية حياة الإنسان، بما في ذلك تقليل وفيات الرضع، وزيادة متوسط العمر المتوقع، والقضاء على الأمراض

١. شلتون ودينا: ١٧٢ – ١٧٣.

٢. تُلزم المادة ٢ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الدول بعدم الاكتفاء بتجنب سلب حقوق الأفراد عمدًا، بل باتخاذ تدابير مناسبة لحماية حياة الأفراد أيضًا.

المعدية والوبائية وسوء التغذية. لقد فتحت هذه الوثيقة الطريق لحق الحياة ليكون أكثر شمولاً، متجاوزة التهديدات التقليدية من قبل السلطات الحكومية لتشمل التهديدات البيئية التي تؤثر على رفاهية وحياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

إعلان لاهاي لعام ١٩٨٩م حول البيئة هو وثيقة مهمة أخرى في هذا الصدد؛ لأنه يربط الحق في الحياة ببيئة صحية. في هذا السياق، قبلت المحاكم الوطنية والإقليمية العلاقة بين حماية البيئة والحق في الحياة. على سبيل المثال، فسرت المحكمة العليا في الهند الحق في الحياة في الدستور بشكل واسع لضمان حماية البيئة من منظورين: محورية الإنسان ومحورية النظام البيئي. هذا التفسير رفع من وضعية حقوق الإنسان وأسس مجالًا قضائيًا بيئيًا غنيًا. إن القرارات التي تتسم بطابع محورية الإنسان ربطت الاعتداء على البيئة بحياة الإنسان وصحته وسلامته. على سبيل المثال، في قضية "تشينابا وغاداوار"[1] أشارت المحكمة العليا في الهند إلى أنها أدركت أن البيئة الصحية هي جانب أساسي من الحق في عيش حياة صحية، وأن الحياة بكرامة إنسانية تكون مستحيلة دون وجود بيئة نظيفة وصحية. بعض القرارات البيئية تجاوزت حماية البيئة لتشمل الهواء والماء غير الملوثين، أو حتى هدفًا أكثر تركيزًا على النظام البيئي تحت عنوان "التوازن البيئي". في قضية "سوبهاش كومار"، أكدت المحكمة العليا في الهند أن الحق في الحياة يشمل الحق في التمتع بهواء وماء غير ملوثين للاستفادة الكاملة من الحياة. في قضية أخرى، كررت المحكمة أن لكل مواطن الحق في التمتع بهواء نقي للعيش في بيئة خالية من التلوث.

وفي قضية "كندرا"، أصدرت المحكمة العليا حكمًا يقضي بإغلاق مناجم الحجر الجيري في منطقة "دهرادون"، وأن يتم تعويض الأضرار التي لحقت بالسكان من أجل حماية حق الناس في العيش في بيئة صحية مع الحد الأدنى من الاضطرابات الناجمة عن عدم التوازن البيئي. في هذه القضية، دافعت المحكمة العليا عن حق الناس في التمتع بتوازن بيئي دون الاعتماد المباشر على حقوق أساسية مثل الحياة أو الصحة. بالإضافة إلى توجهها غير المرتكز على الإنسان، تجلي هذه القضية الطابع الجماعي لحق البيئة. الحق في البيئة بجميع أشكالها وأنواعها الخالية من التلوث، والحق في سبل العيش، والحق في التوازن البيئي، وغيرها، تنبع من حق أساسي - وهو الحق في الحياة - الذي كان يُنظر إليه تقليديًا على أنه حق سلبي في الماضي.

ومع ذلك، فإن النظام القضائي في الهند، من خلال الجمع بين المادتين ٤٨-أ و٥١-أ، فيما يتعلق بالواجبات البيئية الإيجابية، وبالاعتماد على الإيمان بالتفسير الموسع للحق في الحياة، أعلن عن حق

1. Leib: 42.

جديد للبيئة يمكن أن يشمل خصائص كل من الحقوق السلبية والإيجابية[1]. وعلى غرار القضايا المطروحة في الهند، لم تقصر اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) تفسيرها للحق في الحياة على النقاط المحددة في المادة ٤ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (LACHR) فيما يتعلق بالحماية من القتل غير القانوني. وأكدت اللجنة أن تعزيز الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والصحة يرتبط بالضرورة بالبيئة الفيزيائية للفرد ويعتمد عليها من نواحٍ معينة. في قضية مجتمع ساهوياماكسا الأصلي ضد باراغواي، أشارت اللجنة إلى أن باراغواي أخفقت في احترام حق الحياة لأعضاء منطقة ساهوياماكسا، حيث إن عدم تعزيز وحماية أراضيهم أجبرهم على العيش على أطراف الطرق وحرمانهم من الوصول إلى وسائل العيش التقليدية. وبسبب ظروف الحياة الخطيرة، مثل نقص التغذية والرعاية الصحية المناسبة، توفي العديد من أفراد هذا المجتمع، بما في ذلك الأطفال.

وبالنظر إلى عدم قابليّة التنازل عن الحق في الحياة، قضت المحكمة بأن على الحكومات واجب ضمان توفير الظروف التي قد تكون ضرورية لمنع انتهاك مثل هذا الحق غير القابل للتنازل. وبناء عليه، فإن احترام الحق في الحياة يتم من خلال الالتزامات والواجبات الإيجابية المضمونة. ومن وجهة نظر المحكمة، يتعين على الحكومات اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنشاء إطار قانوني مناسب للتصدي لأي تهديد للحق في الحياة. ومع أنه أُدرج هذا الحق في بروتوكول سان سلفادور، إلا أنه لم يتم التركيز على الحق في بيئة صحية في هذه القضية أو في قضايا أخرى، بل دارت معظم القضايا حول احترام حقوق السكان الأصليين في الممتلكات العامة والموارد العامة كشرط مسبق للتمتع بحقهم الأساسي، وهو الحق في الحياة.

ومع ذلك، فإن النظام الأمريكي، من خلال الدفاع عن حقوق المجتمعات الأصلية فيما يتعلق بأراضي أسلافهم، قام بشكل غير مباشر بتفعيل حماية الطبيعة من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية، جنبًا إلى جنب مع العناية والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية. في الواقع، إن انفصال السكان الأصليين عن الطبيعة يعادل فقدان حقوقهم الاقتصادية في الموارد الطبيعية مثل المأوى والغذاء والماء والنباتات الطبية، وفقدان الحقوق المعنوية والثقافية الضرورية لنسيجهم الاجتماعي.

وهناك قيود على مدى الاعتماد على الحق في الحياة لحماية البيئة. فاللجوء إلى الحق في البيئة بناءً على ارتباطه بظروف تهدد الحياة هو نهج محدود للغاية؛ لأن المخاطر البيئية يجب أن تكون شديدة بما يكفي لتشكل تهديدًا مباشرًا لحياة الإنسان. ومع أن الحق في الحياة يمكن أن يشمل الحماية من المخاطر البيئية الخطيرة على الحياة، فإن الاعتماد على مثل هذه الصيغة الواسعة يقتصر على الحالات

1. Leib 43-44.

التي تتضمن تهديدات مباشرة للحياة. ويفضل اتخاذ إجراءات وقائية قبل حدوث تدهور بيئي. في بعض القضايا، مثل كارثة بوبال، قد يكون من المتأخر أو المكلف للغاية محاولة وقف الضرر البيئي وتعويضه بمجرد وصول القضية إلى المحكمة.

من ناحية أخرى، إن الحق في الخصوصية يندرج تحت حقوق الإنسان المدنية والسياسية. ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) على أنه لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو منزله أو مراسلاته...الخ، ولأي شخص الحق في الحماية القانونية من مثل هذه التدخلات أو الاعتداءات. وتوجد أحكام مماثلة في المادتين ١١(٢) و٢١ من (ACHR) وفي المادة ٨(١) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وتمت إحالة العديد من القضايا إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) بدعوى أن المخاطر البيئية أثرت في حق المدعين في الخصوصية بموجب المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية. إن عدم وجود أحكام بيئية واضحة في الاتفاقية الأوروبية لم يمنع المحكمة من التعامل بنجاح مع الآثار السلبية للتلوث البيئي على تمتع الأفراد بالحق في الخصوصية (المادة ٨). وفي قضية "لوبيز أوسترا"، أشارت المحكمة إلى تأثير الضرر البيئي على ظروف معيشة الأفراد وحياتهم الخاصة والعائلية وتمتعهم بمنازلهم، حتى عندما لا تكون صحتهم مهددة بشكل خطير. في قضية "جورا وآخرون ضد إيطاليا"، كررت المحكمة رأيها بشأن تأثير التلوث البيئي على تمتع الفرد بمنزله وحياته العائلية. ومع أن المحكمة في القضايا الأخيرة أظهرت ميلًا نحو حماية المصالح البيئية الفردية من خلال المطالبة بالحق في الخصوصية، إلا أنها أكدت أن الأفراد يجب أن يدعوا هذا الحق فقط عندما يكون مصدر التلوث ذا تأثير مباشر وشديد. على عكس قضية "لوبيز أوسترا"، حيث لم تكن هناك حاجة لربط الضرر بالصحة لإثبات انتهاك المادة ٨، أكدت المحكمة الحاجة إلى وجود علاقة سببية قوية بين الضرر البيئي والمصنع الملوث. كان تفسير المحكمة لنطاق الحق في الخصوصية محدودًا للغاية ومرتكزًا على الإنسان، ولم يسمح بظهور حق بيئي متميز لحقوق الإنسان[1].

في قضية "فادييفا ضد روسيا"، كررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه لا يوجد حق خاص لحماية الطبيعة كما هو وارد في الحقوق والحريات المكفولة بموجب الاتفاقية... وبناء عليه، فإن الحكم بموجب المادة ٨ يصدر فقط عندما يكون التدخل قد أثر مباشرة في منزل المدعي أو عائلته أو حياته الشخصية. وفي الواقع، إن الحق في الخصوصية والحقوق الأخرى التي تحترمها الاتفاقية له قيوده الخاصة عند الدفاع عن الحقوق البيئية الفردية. كما أوضحت المحكمة في قضية "كيتراتوس"، إن المادة ٨ ولا أي مادة أخرى من الاتفاقية الأوروبية صُممت خصيصًا لحماية البيئة بشكل عام. وعلى هذا، كانت

1. Leib, 2012, 45-47.

الوثائق الدولية والقوانين المحلية الأخرى أكثر ملاءمة للتعامل مع هذا الجانب المحدد[1].

في قضية "فادييفا" ECTHR، وجدت المحكمة أن حالة المدعية الصحية قد تدهورت بسبب التعرض الطويل للمواد السامة الناتجة عن مصنع للصلب قريب، وأن حقها في التمتع بحياة خاصة ومنزل محترم قد انتهك. لذلك، عدت المحكمة أن الاتحاد الروسي مسؤول عن عدم اتخاذ إجراءات إيجابية لتنظيم انبعاثات المصنع القريب. كما أشارت إلى أنه وإن كان ثمة هامش تقدير واسع للدولة، إلا أنها أخفقت في تحقيق توازن عادل ومناسب بين مصالح المجتمع والتمتع الفعال للمدعية بحقها في احترام منزلها وحياتها الخاصة، وبناء عليه تم انتهاك المادة ٨. ومع ذلك، في قضية "هاتون الثانية"، عندما أخفق المدعون في إثبات انتهاك خطير لحقهم في الخصوصية، منحت المحكمة السلطات الوطنية هامش تقدير واسع. كما أكدت المحكمة في تلك القضية أن الحكومات المختصة تتعامل بشكل أفضل مع التقييمات المتعلقة بالمصالح والطلبات المختلفة في النزاعات المتعلقة بالمادة ٨.

يمكن تحديد علاقة قوية بين مستوى معيشة كافٍ وحالة البيئة الطبيعية؛ لأن البيئة الصحية هي شرط مسبق لصحة الإنسان وظروف معيشته. وفقًا للمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، يتمتع كل شخص بالحق في مستوى معيشة كافٍ له ولأسرته، بما في ذلك الغذاء والملبس والسكن اللائق، والتحسين المستمر لظروف معيشته. تشمل هذه المادة أيضًا حق كل فرد في التحرر من الجوع. بناءً على ذلك، فإن تحقيق الحق في الصحة لا يمكن أن يقتصر على الرعاية والمساعدة الطبية فحسب، بل يشمل أيضًا الحماية من المخاطر البيئية مثل التلوث الإشعاعي، وتلوث المياه، وتلوث الغذاء. تم تضمين الحق في الصحة في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، بما في ذلك المادة ١٢ من ICESCR، والمادة ٢٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والمادة ١٠ من بروتوكول سان سلفادور، والمادة ١٦ من ميثاق بانجول. تنص المادة ١٢ من ICESCR على أن الدول الأطراف تعترف بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية. أحد الشروط المسبقة لتحقيق هذا المعيار هو تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية. وقدمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) في تعليقها العام رقم ١٤ بشأن الحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة، تفسيرًا واسعًا للحق في الصحة من خلال الإشارة إلى أنه حق شامل يمتد إلى العوامل الأساسية للصحة مثل الوصول إلى مياه الشرب النظيفة ونظام الصرف الصحي المناسب، وتوفير الغذاء الصحي الكافي، والتغذية، والسكن اللائق، وظروف العمل والبيئة الصحية.

1. UNEP Compendium on Human Rights and the Environment: Selected international legal materials and cases, 2004: 60

يوضح هذا التعليق بوضوح أن التمتع بالحق في الصحة يعتمد بشكل لا مفر منه على الظروف البيئية.

تشير حقوق الإنسان بشكل مباشر إلى الآثار البيئية على الحياة والصحة والحياة الخاصة وممتلكات الإنسان. ونادرًا ما يتم مناقشة الأبعاد البيئية في المجالات العلمية على المستوى العام في مجال حقوق الإنسان، حيث لا يوجد تقريبًا أي خلاف حول العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. لذلك، فإن النصوص المتعلقة بهذه القضايا يتم كتابتها بشكل رئيسي من قبل الناشطين البيئيين أو خبراء القانون الدولي. تساعد الأحكام الصادرة بشأن القضايا البيئية الناتجة عن أنظمة الرقابة على حقوق الإنسان في إفريقيا وأوروبا والأمريكتين في الكشف عن كيفية تأثير تدهور البيئة في حقوق الإنسان. في الواقع، يؤدي تدمير البيئة والإضرار بها إلى انتهاك الحقوق المتعلقة بالبيئة، ومن ناحية أخرى، فإن انتهاك حقوق البيئة غالبًا ما يكون مصحوبًا بانتهاك واحد أو أكثر من الحقوق الأساسية للإنسان. وبناء عليه، نلاحظ أن انتهاك حقوق البيئة سيؤدي إلى انتهاك حقوق إنسان أخرى أيضًا.

ومع ذلك، فإن العدد المتزايد للقضايا البيئية في محاكم حقوق الإنسان وفي المعاهدات يُظهر أهمية هذه القضية في التيار الرئيسي لحقوق الإنسان. باختصار، قضايا مثل "جويرا لوبيز أوسترا"، "أونريليديز ناسكين"، "فادييفا"، "باداييفا"، و"تاتار" تُظهر[1]. إلى أي مدى يمكن استخدام الحق في الحياة الخاصة والحق في الحياة لإجبار الحكومات على معالجة المخاطر البيئية، وتنفيذ القوانين البيئية، أو الكشف عن المعلومات البيئية.

في عام ٢٠١١، طلب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من خبير بيئي دراسة الموضوع وتقديم مقترحات بشأن الواجبات المتعلقة بحقوق الإنسان المرتبطة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[2]. وباستخدام فريق عمل متخصص، تم تقديم مسودة إعلان في الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠. وقد أدركت مؤسسات الأمم المتحدة أن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لها جوانب بيئية ضمنية يمكن أن تساعد في ضمان بعض الآثار الحتمية لبيئة صحية. أحد التفسيرات المحتملة لعدم رغبة مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في التعامل بشكل مباشر مع حقوق الإنسان والبيئة هو مشروعها طويل الأمد بشأن المسؤولية الجماعية عن إساءة استخدام حقوق الإنسان، في حين إن المسؤولية الرئيسية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الحكومات[3]. ومع ذلك، فقد

1. Lopez Ostra v. Spain, 20 EHRR (1994) 277; Guerra v. Italy, 26 EHRR (1998) 357;Fadeyeva v. Russia, 45 EHRR (2007) 10; Öneryildiz v. Turkey, 41 EHRR (2005) 20; Taskinv. Turkey, 42 EHRR (2006) 50, at paras 113–119; Tatar v. Romania [2009] ECtHR, at para.88; Budayeva v. Russia [2008] ECtHR

2. UNEP, UNHRC, 2012.

3. UNHRC, 2011

تم الاعتراف منذ فترة طويلة بأن الكيانات التجارية والشركات متعددة الجنسيات قد أثرت على انتهاكات حقوق الإنسان بطرق مختلفة أو كانت متواطئة في هذه الانتهاكات مع عوامل أخرى مدمرة. خاصة وأن الدول النامية قد لا تملك القدرة على التحكم في الشركات الأجنبية التي تستخرج المعادن أو النفط أو الموارد الطبيعية الأخرى بطريقة لا تضر بالسكان المحليين أو البيئة.

الحكم الضعيف، واللوائح الضعيفة، والتنفيذ الضعيف، والفساد، أو ببساطة العلاقة الوثيقة بين الكيانات التجارية والحكومة، كلها عوامل تساهم في تفاقم هذه المشكلة. ومن الأمثلة القديمة على ذلك آثار شركة شيل على البيئة والموارد الطبيعية والصحة ومستويات معيشة شعب أوغوني في نيجيريا (SERAC v. Nigeria)، أو آثار تسرب النفايات في أبيدجان من قبل سفينة تحت إشراف شركة ترافيغورا (شركة تجارية نفطية تابعة للاتحاد الأوروبي) على الصحة[1].

عندما نأخذ في الاعتبار القوانين الحالية لحقوق الإنسان والبيئة، ما هي الإجراءات التي يجب أن نتخذها في هذا المجال فيما يتعلق بالكيانات التجارية وحقوق الإنسان؟ لا شك أن الحكومات تتحمل مسؤولية حماية حقوق الإنسان من الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة التجارية والصناعية. ومن الخطأ القول إن الحكومة نفسها ليست مالكة المصنع أو الصناعة المعنية. كما أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) في قضية "فادييفا"، يمكن أن تنشأ مسؤولية الحكومة في القضايا البيئية من عجزها عن تنظيم الصناعات الخاصة[2]. وبالتالي، فإن على الحكومة واجب اتخاذ إجراءات معقولة ومناسبة لضمان الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان[3].

في قضية "أونريل يلديز"، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن اللوائح الإيجابية تفرض على الحكومة واجب اتخاذ أي إجراءات متناسبة وضرورية لحماية الحياة لأغراض المادة ٢ من الاتفاقية. وبالتالي، يجب على الحكومة تنفيذ إطار قانوني قابل للتطبيق مصمم لخلق رادع فعال ضد التهديدات المحتملة للحق في الحياة. في هذا الصدد، أشارت المحكمة إلى أن هذه اللوائح تشمل منح التراخيص، وتوفير ظروف الرقابة والإشراف على الأنشطة الخطرة، وإلزام جميع الأطراف الأخرى باتخاذ إجراءات عملية لضمان حماية فعالة للمواطنين الذين قد تكون حياتهم مهددة بسبب المخاطر ذات الصلة[4].

هذا المنظور من قوانين حقوق الإنسان ليس حصريًا على أوروبا. تذكرنا قضية "أوغونيلاند" بأن الاستثمار الأجنبي دون تنظيم دقيق ومناسب، والذي لا يؤثر بشكل كبير على رفاهية السكان المحليين

1. UNEP, Report of 1st meeting of the Expanded Bureau of the 8th meeting of the Conferenceof the Parties to the Basel Convention.
2. EHRR 89, الفقره.
3. CHRR 890, الفقره.
4. EHRR 90, الفقره.

ولكن بدلاً من ذلك يضر بصحتهم ومعيشتهم وممتلكاتهم ومواردهم الطبيعية، يمكن أن يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان التي تتحملها الحكومة المضيفة بموجب القانون الدولي[1]. كما أشارت شيلتون: "النتيجة هي تقديم مخطط لدمج حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، وضمان حقوق الإنسان"[2] كما تُظهر كيف أن تمكين وتعزيز منظمات المجتمع المدني داخل الدولة يمكن أن يكون مفتاحًا للإجراءات الناجحة[3].

هذه الأمثلة لا تشكك بأي حال من الأحوال في تركيز إطار عمل الأمم المتحدة على إلزام الكيانات التجارية باحترام حقوق الإنسان والالتزام بها، بل تؤكد مرة أخرى أن عجز الحكومات عن احترام لوائح حقوق الإنسان الخاصة بها هو السبب الرئيسي للمشاكل وليس مجرد سبب جانبي. حتى إذا أقررنا بإطار عمل الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فلا يزال من الضروري توضيح العلاقة بين لوائح حقوق الإنسان وحماية البيئة لتحديد المسؤوليات البيئية التي نتوقع من الشركات احترامها.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة، تم التقليل من أهميتها إلى حد ما. ومع ذلك، كان لمحاكم حقوق الإنسان تأثير أكبر بكثير مقارنة بالمفاوضات البيئية المحلية أو إجراءات خبراء جمعيات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن هذه القضية. وليس من الواضح تمامًا لماذا يجب أن يكون الأمر كذلك.

ولكن هذا بالطبع يطرح السؤال حول مدى قدرة الأمم المتحدة على تعزيز تأثيرها في تطوير اتجاهات حقوق الإنسان لحماية البيئة.

القضايا المذكورة آنفاً ليست سوى جزء من التفاعلات بين بعض حقوق الإنسان وحقوق البيئة، ففي مثل هذه الحالات، لا تتعارض حقوق البيئة مع حقوق الإنسان فحسب، بل إن معالجة أي منهما يضمن احترام الآخر أيضًا.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی

٢-٢. التعارضات القائمة

پرتال جامع علوم انسانی

في مواجهة حقوق الإنسان مع حقوق البيئة، يمكن التعبير عن نهجين أو وجهتي نظر. الأول هو تفوق حقوق الإنسان على حقوق البيئة، حيث في حالة وجود تعارض بين الاثنين، يتم الحكم لصالح الحقوق البشرية على حساب الحقوق البيئية. والثاني هو تفوق حقوق البيئة على واحد أو أكثر من حقوق الإنسان. بالطبع، هذا التعارض ينطبق على الحالات التي لا يمكن فيها استخدام القواعد الحاكمة لخلق تفاعل لحل التعارض.

في النهج الأول، يمكن القول إنه كما أن الدستور يتفوق على القانون العادي، في الحالات التي

1. SERAC v. Nigeria

٢. التعارض بين حقوق الإنسان وحماية البيئة: هل هناك تسلسل هرمي؟: ٦٧.

3. SERAC v. Nigeria

يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان أو الحقوق البشرية التي لا يمكن التغاضي عنها، ويكون تطبيق هذه الحقوق مساويًا لانتهاك حقوق البيئة، مثل الحق في الحياة، يتم الحكم لصالح الحقوق البشرية بالضرورة. وذلك لأنه في الحالات التي يتم فيها تهديد الحق في الحياة البشرية بشكل غير عادل، لا يمكن تبرير احترام أي حق آخر. كما ذكرنا سابقًا، قد تكون مثل هذه الحالات نادرة، ولكن في حالة حدوث مثل هذا التعارض، فإن حقوق الإنسان هي التي تسود.

نلاحظ في اتفاقية صيد الحيتان أن الأطراف في الاتفاقية أدخلت استثناءً على أحكامها يسمح للسكان الأصليين بالصيد باستخدام الأساليب التقليدية دون أي استغلال تجاري. منطق هذا الاستثناء هو حماية السكان الأصليين، بما في ذلك حماية ثقافتهم، ولكن من الواضح أن الأضرار الجسيمة التي تلحق بجماعات الحيتان لم تكن نتيجة الصيد التقليدي. لذلك، في هذه الحالة، نرى أن حقوق السكان الأصليين تفوقت على حقوق البيئة وتم قبولها كاستثناء. ومن الواضح أن هذا الاستثناء لا يلحق أي ضرر بجوهر حقوق البيئة[١].

في قضية "سيزانا وآخرون ضد النائب العام"، والتي تتعلق بمنطقة كغالاغادي الوسطى المحمية (CKGR)، وهي أكبر منطقة محمية في أفريقيا، أقرت الحكومة لوائح تمنع الوصول إلى المنطقة المحمية المذكورة، مما أدى إلى نقل شعب السان أو البوسوانا. قررت المحكمة العليا بالإجماع أن السكان الأصليين يتمتعون بالحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي، وأن الحكومة، على الرغم من أهدافها المشروعة فيما يتعلق بمنطقة محمية في أفريقيا، قد انتهكت حقوق شعب السان. وأشارت المحكمة إلى أن السكان القانونيين لهذه الأرض يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى المياه الجوفية، وأن حرمانهم من المياه وعدم قدرتهم على الحفر في منطقة كغالاغادي الوسطى المحمية كان سلوكًا مهينًا وانتهاكًا للدستور. وأكدت المحكمة، بالاستناد إلى التعليق العام رقم ٢٠ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في المياه، وإلى قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٨ يوليو ٢٠١٠، أن الحق في مياه الشرب النظيفة هو حق أساسي ضروري للتمتع الكامل بالحياة وحقوق الإنسان[٢].

لذلك، في بعض الحالات، تتعارض المصالح العامة لحماية البيئة مع بعض حقوق الإنسان، وفي هذه الحالات يتم الحكم لصالح حقوق البيئة على تلك الحقوق. ومع ذلك، كما ذكرنا سابقًا، فإن النقيض صحيح أيضًا. على سبيل المثال، في قضية "Fagerskiohd ضد السويد"، تناولت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان دعوى تتعلق ببناء توربينات رياح بالقرب من ممتلكات المدعين. ادعى المدعون أن

١. التعارض بين حقوق الإنسان وحماية البيئة: هل هناك تسلسل هرمي؟: ١٥٠.
٢. المصدر نفسه: ١٦٧-١٦٩.

بناء التوربينات ينتهك حقهم في الخصوصية والحياة الخاصة بموجب المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذلك حق الملكية بموجب المادة ١ من البروتوكول الإضافي للاتفاقية. رفضت المحكمة هذا الادعاء. في هذا الحكم، نرى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حالة التعارض بين حقوق البيئة وحق الملكية كأحد حقوق الإنسان، حكمت لصالح حقوق البيئة.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

نتيجة البحث

تم تأسيس العلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة من خلال القانون على المستويات الإقليمية والعالمية. تؤكد الممارسات القضائية حقيقة أن التقارب بين هذين المجالين قد تم قبوله على المستوى الدولي، تمامًا كما هو الحال في حقوق الإسلام. هذه النقطة تدحض الادعاء القائل بأن الحقوق البيئية، في ظل وجود حقوق إنسان واضحة ورسمية يمكن استخدامها فيما يتعلق بالبيئة، هي حقوق غير ضرورية. من خلال مراجعة الوثائق المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق البيئة، وكذلك الممارسات القضائية الحالية، يمكن الادعاء بأنه، إلى جانب الاعتراف بالحقوق البيئية المختلفة التي تُفسر مجتمعة على أنها حقوق البيئة، يمكن إقامة روابط وثيقة وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة بين هذه الحقوق والحقوق الإنسانية المعترف بها. بعبارة أخرى، معالجة حق بيئي معين يمكن أن يعزز واحدًا أو أكثر من حقوق الإنسان، أو أن تحقيق حقوق الإنسان المختلفة سيقودنا إلى الاهتمام بحقوق البيئة. كما تشير الرؤية المرتكزة على محورية الإسلام إلى أن الإسلام، قبل كل التطورات الحالية، نظر إلى الطبيعة بنظرة خاصة، وعد ملكية البيئة لله، وحق الإنسان في الاستفادة من الموارد الطبيعية مستمد من إذن الله.

إن الحق في التمتع ببيئة صحية وسليمة ليس بطبيعته مسببًا للمشاكل. بل على النقيض من ذلك، فإن وجود مثل هذا الحق يعطي قيمة أكبر للمصالح العامة العالمية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ولكن هذا لا يحدث دون إلحاق الضرر بإطار قوانين حقوق الإنسان. ومن ثم، نحترم تمامًا المعايير التي تلزم الحكومات بالعمل على تحقيق التوازن بين الأهداف والسياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يتم تحقيق ذلك من خلال التوجيهات الحالية في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، كما انعكست السياسات الدولية بشأن التنمية المستدامة التي تم التوقيع عليها في ريو عام ١٩٩٢ في المؤتمرات الدولية اللاحقة. وبالتالي، فإن إعلانًا أو بروتوكولًا بشأن حقوق الإنسان والبيئة يصبح ذا معنى إذا جمع الحقوق الحالية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية معًا بشكل متكامل، مع تعزيز فكرة البيئة كسلعة عامة في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بعبارة أخرى، يعزز هذا الأمر البيئة العالمية ويحولها إلى مصلحة ورغبة عامة تتحمل الحكومات مسؤولية حمايتها، حتى لو قامت بهذه المسؤولية بشكل تدريجي وطالما توفرت الموارد اللازمة لذلك.

مصادر البحث

القرآن الكريم
١. ابن سينا، أبو علي، ١٤٠٤ه، كتاب الشفاء (الإلهيات)، تحقيق إبراهيم مذكور، قم: مكتبة المرعشية.
٢. افتخار جهرمي، گودرز، ١٣٨٨ش، حقوق بشر وتوسعه پايدار (حقوق الإنسان، البيئة والتنمية المستدامة)، بحوث قانونية، العدد ٥٠.
٣. آقائي، سيد داود، ١٣٨٢ش، راهبردهای توسع پايدار در سازمان ملل متحد حقوق وعلوم سياسی (استراتيجيات التنمية المستدامة في الأمم المتحدة)، جامعة طهران، العدد ٥٩.
٤. حبيبي، محمد حسن، ١٣٨٢ش، حق برخورداری از محيط زيست سالم به عنوان حق بشريت (الحق في التمتع ببيئة صحية كحق من حقوق البشرية)، جامعة طهران، العدد ٦٠.
٥. حسيني نجاد، هاله، ١٣٩٥ش، ماهيت تعهدات حقوق بشری در نظام بين الملل (طبيعة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في النظام الدولي)، طهران: شهر دانش.
٦. الحلي، حسن بن يوسف (العلامة الحلي)، ١٤١٤ه، تذكرة الفقهاء، قم: مؤسسة آل البيت.
٧. ديفيد لري و بيسوباتي بالاكريشنا، ١٣٩٤ش، آينده حقوق بين الملل محيط زيست (مستقبل القانون الدولي للبيئة)، ترجمة مهرداد محمدي، طهران: شهر دانش.
٨. سيمبر، رضا، ١٣٨٥ش، حقوق بشر در چارچوب محيط زيست، اطلاعات سياسي واقتصادي (حقوق الإنسان في إطار البيئة)، الأعداد ٢٠١-٢٠٢.
٩. شلتون، دينا، ١٣٩٥ش، تعارض ميان حقوق بشر و حفاظت از محيط زيست : آيا سلسه مراتبی موجود است؟، سلسله مراتب در حقوق بين الملل جايگاه حقوق بشر (التعارض بين حقوق الإنسان وحماية البيئة: هل هناك تسلسل هرمي؟)، ترجمة سيد حامد صفوي، طهران: شهر دانش.
١٠. الطوسي، محمد بن الحسن، ١٣٨٧ه، المبسوط، طهران: المرتضوي.
١١. العاملي، محمد بن الحسن (الحر العاملي)، ١٤٠٩ه، وسائل الشيعة، قم: آل البيت.
١٢. تقرير قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ١٣٩١ش، إدارة الطاقة والوفد الدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية في المحافل الدولية.
١٣. المحقق الداماد، السيد مصطفى، ١٣٩٣ش، الهيات محيط زيست (إلهيات البيئة)، طهران: مؤسسة البحوث في الحكمة والفلسفة.
١٤. مشهدي، علي وكشاورز، إسماعيل، ١٣٩١ش، تأملی بر مبانی فلسفی حق بر محيط زيست سالم (تأملات في الأسس الفلسفية للحق في بيئة صحية)، البحث في الحقوق الإسلامية، العدد ٢.
١٥. مولائي، يوسف، ١٣٨٦ش، نسل سوم حقوق بشر و حق بر محيط زيست سالم (الجيل الثالث لحقوق الإنسان والحق في بيئة صحية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طهران، المجلد ٣٧، العدد ٤.
16. Aarhus Convention, Decision 1,7: Review of Compliance, Report of
17. Boyle, Alan, (2012), Human Rights and the Environment: Where Next? The European Journal of International Law Vol. 23 no. 3.
18. D. Zillman, A. Lucas, and G. Pring (eds), 2002, Human Rights in Natural Resource Development.
19. Espen Gamlund, (2007), Who Moral Status in the Environment? A Spinozistic Answer. The Trumpeter 23, no.1.
20. Gatina, Gatin, Konyushkova Findings and Recommendation with Regard to Compliance

by Kazakhstan, Compliance Committee, UNECE,MP.PP,C.1,2006,4,Add. 1, 2006.
21. J. Baird Callicott, (2002), The Pragmatic power and Promise of Theoretical Environmental Ethics: Forgoing a New Discourse, Environmental Values 11.
22. Leib, linda hajjar, (2011), Human Rights and the Environment: Philosophical, Theoretical and Legal Perspectives, Martinus Nijhoff Publishers.
23. Northcott, Michael S., (1996), The Environment and Christian Ethics, Cambridge University press.
24. OHCHR 2011 Report, 16 Dec. (2011), Analytical Study on the Relationship Between Human Rights and the Environment, UN Doc.
25. Susan J.Armestrang and Richard G. Botzler, eds., (2003), Enviromental Ethics: Divergence and Con Convergence, 3rd ed. New York: McGraw-Hill.
26. Susan J.Armestrang and Richard G. Botzler, eds., 2003, Environmental Ethics: Divergence and Convergence, 3% ed. New York: McGraw-Hill.
27. UN Conference on Environment and Development, (1992), Agenda 21, ch. 23, para. 23.2.
28. UNEP Compendium on Human Rights and the Environment: Selected international legal materials and cases, 2004, UNON Publishing Services Section, Nairobi iSO 14001:2004.
29. W.H. Murphy, (1993), Anthropocentrism: A Modern View, in Environmental Ethics: Divergence and Convergence, ed. Susan J. Armestrang and Richard G. Botzler, London: McGraw-Hil.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی